مظاهرات المهاجرين الجزائريين بفرنسا، 17 أكتوبر 1961م.
وانعكاساتها على مسار الثورة التحريرية

أ. بن فاطمة سامية
طالبة دكتوراه تخصص تاريخ الجزائر المعاصر
جامعة العربي التبسي – تبسة-

ملخص :

مثل المهاجرون الجزائريون في فرنسا القاعدة الخلفية للثورة، من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي لجبهة التحرير الوطني، وهو ما أدركته السلطات الفرنسية، فسعت إلى إحداث ضغط رهيب على المهاجرين اكتمل بتعيين "موريس بابون" على رأس محافظة الشرطة بباريس قصد القضاء على جبهة التحرير بفرنسا، انتهى إلى إجراء عنصري خص به الجالية الجزائرية دون غيرها، تمثل في إصداره لقرار حظر التجوال يوم 05 أكتوبر 1961م، هدفها شل نشاط جبهة التحرير بفرنسا من جهة وعرقلة مسار المفاوضات، فكان على جبهة التحرير إفشال هذا المسعى الفرنسي بكسر حظر التجوال المفروض، وإخراج الجالية الجزائرية إلى الشارع يوم 17 أكتوبر 1961 في مظاهرات سلمية حاشدة.

الكلمات المفتاحية: مظاهرات، المهاجرين، الجزائريين، فرنسا، الثورة.

Abstract :

Algerian emigrants have represented the base of Algerian revolution in France through giving the moral and the material support to the national liberal front, and that what the French government noticed, so they made a pressure on the emigrants which ends by affecting "moricepapon" as the first responsible of the police and security in Paris for exterminate the "F.L.N" in France. So he ordred to installing the walking closed for Algerian emigrants in 05 October 1961 to make them unable to move the activity of liberal front in France from a side, and made obstacles to the negociation from that the "F.L.N" tried to dissociate this closed walking and preparing a big manifestation in streets in 17 October 1961.

Keywords :Demonstrations, Immigrants, Algerians, France, Revolution.

مقدمة:

تعتبر مرحلة الثورة التحريرية الجزائرية، حلقة مهمة من حلقات تاريخ الجزائر المعاصر، فهي تجسيد حقيقي لكفاح الشعب الجزائري، ولتنجح الثورة الجزائرية في صراعها ضد فرنسا احتاجت إلى جهود كل فئات شعبها في الداخل والخارج وبكل طاقاته، مثلت الجالية الجزائرية بفرنسا جزء من هذه الفئات، لان المهاجرين الجزائريين هناك كانوا على اتصال مباشر بالثورة، وما تلك المظاهرات التي لبوا فيها نداء جبهة التحرير الوطني يوم 17 أكتوبر 1961م، إلا تعبيرا صادقا عن مدى ارتباطهم بها، ومن هنا نطرح الإشكالية البحثية التالية: إلى أي مدى ساهمت مظاهرات المهاجرين الجزائريين بفرنسا يوم 17اكتوبر 1961م في الدفع بعجلة الثورة التحريرية ؟ وكيف أثرت على مسار المفاوضات؟

للإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا طرح مجموعة من المحاور، من خلالها سنحاول إعادة نسج خيوط قضية المظاهرات السلمية للمهاجرين الجزائريين بفرنسا، التي تحولت خلال ساعات إلى مجازر رهيبة، والمحاور هي :

1. أوضاع المهاجرين الجزائريين بفرنسا قبيل مظاهرات 17 أكتوبر 1961م.
2. فرض حظر التجوال والإعداد للمظاهرات.
3. سير مظاهرات 17 أكتوبر 1961وموقف الشرطة الفرنسية منها.
4. نتائج المظاهرات .

أولا: أوضاع المهاجرين الجزائريين بفرنسا قبيل مظاهرات 17 أكتوبر 1961م

بعد تفوق تنظيم جبهة التحرير بفرنسا، كانت نقابة الشرطة الفرنسية تعيش تذمرا كبيرا سببه سلسلة الاغتيالات في صفوف أعوانها من طرف الفدائيين الجزائريين بباريس، والمتهم الأول في ذلك هو فدرالية جبهة التحرير بفرنسا، فتقرر في أوساط وزارة الداخلية الفرنسية ومسؤولي الشرطة اتخاذ إجراءات للقضاء على هذا التنظيم، فجيء "بموريس بابون "إلى باريس وأسندت إليه مهمة رئاسة محافظة الشرطة[1]،عينه الجنرال ديغول_رئيس جمهورية فرنسا آنذاك_ في هذا المنصب، وهو يثق في كفاءته وقدرته على تطهير مدينة باريس من جبهة التحرير الوطني، فمنحه شيكا على بياض في التصرف.[2]

وجد "موريس بابون" نفسه في وضع صعب لان تنظيم الجبهة يكاد يكون منتشرا بقوة في كامل التراب الفرنسي، فكانت سياسته التي وافق عليها الجنرال ديغول وحكومته ترمي إلى القضاء على تنظيم الجبهة بفرنسا، لذلك كان على "بابون" تكرير تجربته في الجزائر، من خلال تشكيل تنظيم بوليسي موازي للبوليس الموجود، وهو التنظيم الذي يتكون من الحركى بالدرجة الأولى، يؤتى بهم من الجزائر ويتم توزيعهم في الأحياء الآهلة بالجزائريين(3)، وكانت فرقة من المساعدين الحركى تسمى "قوة الشرطة المساعدة"، تأسست نهاية سنة 1959م(4)، وهؤلاء الحركى القادمين من الجزائر، كانوا وشاة أو أصحاب سوابق عدلية ومشردين أيضا، يمضي أولئك

المتطوعون عقدا بستة أشهر قابلة للتجديد ثم يتلقون تدريبا مدته ثمانية أيام في حصن "نوازي-لو-ساك" في رومانفيل[5] أولى الفرق المجندة من هؤلاء تم زرعها في الحي 13 في شهر مارس سنة1960م، وذلك بعد تدريبهم وتزويدهم بالتعليمات والمعلومات لمباشرة عملهم في إطار سياسة(حارب محمد بمحمد)[6]، بعدها أقام محافظ الشرطة الفرقة الثانية في حي "لاغوت دور"،أما الفرقة الثالثة فقد نصبت في "نوازي" لتراقب الأحياء القصديرية التي يقيم فيها العمال الجزائريون، والنقيب "رايمونمونتانير" هو من ترأس هذه القوة الشبه عسكرية[7]، ويتصرف فرق الحركى بكل حرية، فهم يفلتون من كل شرعية ورقابة، ويعملون في سرية، حيث تحافظ الشرطة الرسمية على نظافة يديها و الحركى يتصرفون على هامش القانون بلا عقاب.[8]

ويبدو أن اختيار حي ايطاليا في الدائرة الثالثة عشر(13)من باريس وحي بارباس في الدائرة الثامنة عشر(18)وبالضبط في حي "لاغوت دور"،جاء بعد دراسة أجرتها أجهزة الأمن الفرنسية التي تأكدت من وجود مناضلين من جبهة التحرير في هذين الحيين، وان هناك اجتماعات تعقد في مقاهي الجزائريين، واشتراكات تجمع لفائدة الثورة.[9]

كان "بابون"يهدف إلى إحداث ضغط فعال، يستوجب نوعا من الإرهاب السيكولوجي، بإحلال جو من الخوف المستمر وانعدام الأمن في صفوف الجزائريين من خلال أعمال التوقيف والتهديد بالطرد نحو الجزائر، إضافة إلى عمليات التحطيم المادي، من فقدان الوظيفة وتفتيش المساكن ليلا وإعادة إسكان إجبارية في فنادق بعيدةو...[10]،نشير هنا أن "موريس بابون" كان في كل مرة يزور فيها مركزا للشرطة في باريس وضواحيها، إلا ويعيد أمام أعوان الشرطة ومسؤوليهم مقولته "سووا أموركم مع الجزائريين بأنفسكم، وإذا حصل شيء ما اتجاهكم فإننا سوف نتولى حمايتكم Réglez vos affaires avec les Algériens vous- mêmes quoi qu'il arrive vous êtes couverts" [11].

تشير إحصائيات مديرية الشرطة بباريس، أنه عثر في الفترة الممتدة مابين 01 سبتمبر و26 أكتوبر 1961م، على 83 جثة جزائرية في الطريق العام، 52 منها وجدت في نهر السين أو مجاري المقاطعة، وللتدقيق فانه في شهر سبتمبر من سنة 1961م تم انتشال 12 جثة من السين مقابل 28 جثة في شهر أكتوبر سنة 1961م.[12]

ان الجو الذي حاول محافظ شرطة باريس فرضه على المهاجرين الجزائريين، من خلال المتابعات والاغتيالات والعنف الجسدي... كلها مظاهر طبعت يوميات الجالية الجزائرية بفرنسا، الهدف منها إضعاف وتحطيم تنظيم جبهة التحرير الوطني بفرنسا بفصله عن امتداده الطبيعي المتمثل في العمال المهاجرين الجزائريين، كما كان لتشكيل فرق الحركى الانعكاس السلبي على نشاط تنظيم الجبهة بفرنسا كونه عرقل نشاطها .

ثانيا: فرض حظر التجوال والإعداد للمظاهرات

في انتظار الدخول في مفاوضات جادة، بين الوفدين الجزائري والفرنسي اتصل السيد "عبد الرحمان فارس" برئيس فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، السيد "عمر بوداود"، لعقد لقاء هام في مدينة بروكسل، حيث أطلعه على رغبة الرجال المحيطين بالجنرال ديغول على إنجاح المفاوضات إذا كانت هناك رغبة جزائرية، وتسهيلا للاتصال فان المسؤولين الفرنسيين يرجون من الفدرالية بفرنسا توقيف كافة عملياتها العسكرية على التراب الفرنسي، وهو ما رفضه السيد "عمر بوداود" بقوله: "لا يمكن وقف إطلاق النار سواء في الجزائر أو في فرنسا سوى من طرف المجلس الوطني للثورة، الهيئة العليا لجبهة التحرير الوطني، وتعلن عنه الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية بعد حصول اتفاق بين الوفدين الفرنسي والجزائري"[13]، حدث ذلك في الوقت الذي اشتدت فيه الأعمال الإرهابية لمنظمة الجيش السري التي راح ضحيتها حوالي (12000) قتيل جزائري –حسب المصادر الفرنسية-ما جعل "بن خده"-رئيس الحكومة المؤقتة آنذاك- يعبر عن قلقه في خطاب أجراه بتاريخ 15

سبتمبر 1961م[14]، هذه الظروف دفعت برئيس الحكومة "ميشال دوبري" ومحافظ شرطة باريس "موريس بابون" اختيار هذا الوقت للقيام بمحاولة القضاء على منظمة جبهة التحرير بفرنسا، وبتغطية من وزير الداخلية "روجي فراي" أعلن "موريس بابون" عن حظر التجوال الخاص بالفرنسيين المسلمين، منتظرا من الجبهة عدم الرد خشية تعكير جو الاتصالات السرية الجارية وقتها[15]

ليس هذا فحسب بل إن بداية القضية تعود إلى تزايد العمليات الاعتدائية ضد رجال الشرطة من طرف المنظمة الخاصة لجبهة التحرير الوطني بفرنسا، كل ذلك تسبب في فرض حظر التجوال يوم 05 أكتوبر 1961م،بعد اجتماع جمع كلا من "موريس بابون" وممثلي النقابات الفرنسية البوليسية[16]، حيث تقررت إجراءات جديدة، ولتنفيذها بسهولة ينصح العمال الجزائريون بضرورة الامتناع عن التجول ليلا في شوارع باريس وضواحيها، خصوصا بين الساعة الثامنة والنصف ليلا والخامسة والنصف صباحا، أما من يفرض عليهم عملهم التنقل بين هذه الساعات، فيمكنهم أن يطلبوا من قطاع المساعدة التقنية في حيهم أو دائرتهم شهادة تمنح لهم بعد تبرير طلبهم، ومن جهة أخرى لوحظ أن العمليات هي في الغالب من عمل أفواج تتكون من ثلاثة أو أربعة رجال، لذلك ينصح الفرنسيون المسلمون بشدة، التنقل على انفراد لأن الأفواج الصغيرة ستبدو مشبوهة لدوريات الشرطة، وفي الأخير قرر "موريس بابون" أن محلات المشروبات التي يسيرها ويرتادها الفرنسيون المسلمون من أصل جزائري تغلق كل يوم على الساعة السابعة مساءا.[17]

لم يكن هذا الأمر الإداري الصادر عن "موريس بابون" يتمتع بأية مشروعية قانونية، وتجنبا لأي اتهام بعدم شرعيته، قام المحافظ بنشر بيان ينصح فيه بالكيفية "الأكثر إلحاحا" الامتناع عن السير ليلا، والواقع أن الشرطة طبقت هذا الإجراء وكأنه إجباري، وأكد كل من "بابون" و"فراي" أن حظر التجوال لا يهدف فقط إلى التصدي للعمليات ضد أعوان الشرطة وعرقلة عمليات جمع الأموال، وإنما استعمل كوسيلة لترهيب الجالية الجزائرية، حيث أجبر قرابة(14000) رجل

على التوجه إلى مكاتب أفواج المساعدة التقنية، هناك حيث يتم ضبط بطاقية لهم تحتوي على أدق المعلومات، مع العلم أن تسليم الترخيص لا يوفر أية ضمانة لأمن العمال الليليين، حيث تتواصل عملية توقيفهم وضربهم بوحشية واقتيادهم إلى مركز "فانسان" للتحقق من هويتهم.[18]

نؤكد في هذا الصدد أن عمل الجبهة عموما كان يتم ليلا، من خلال اجتماعات المناضلين في المقاهي والمطاعم وأماكن أخرى، وكذا جمع الاشتراكات التي تكون بعد الانتهاء من وجبة العشاء ـوكذلك الأمر بالنسبة لتوزيع قرارات الجبهة، أدركت منظمة الجبهة مدى خطورة هذا الإجراء وعواقبه الوخيمة على التنظيم[19].وهذا ما اكده السيد "محمد غفير"بقوله: "إن قرار التظاهر جاء من القاعدة النضالية، التي كتبت التقارير لمسؤولي فدرالية الجبهة بألمانيا وأشعرتهم بخطورة الوضع الذي تعاني منه الجبهة بسبب حظر التجوال، وانه لو استمر العمل بهذه الطريقة سوف يموت التنظيم، فاستجابت الجبهة لرغبة القاعدة بقرار التظاهر سلميا يوم 17 أكتوبر في الشوارع الكبرى لباريس".[20]

تمكن الزواوي-قائد التنظيم في باريس- من عقد اجتماع طارئ ضم مراقبي الجبهة الجهويين الثلاثة بباريس،وبتاريخ07 أكتوبر أبلغ "عمر بوداود" في مذكرة عاجلة يطلب منه فيها الترخيص بوضع خطة ممنهجة ضد سياسة حظر التجوال، حيث يتظاهر الرجال والنساء والأطفال بعد الساعة الثامنة والنصف ليلا في شوارع الأحياء الكبرى[21]، فكان اجتماع اللجنة الفدرالية يوم 10 أكتوبر خصيصا لهذا الغرض، حيث درست التقارير المرسلة إليها يوم 07 أكتوبر، وبعد تحليل الوضعية والقوى ووسائل العمل التي تتوفر عليها الفدرالية قررت ردا يتوزع على ثلاثة مراحل هي: المرحلة الأولى، وتمثلت في مظاهرات جماهيرية لجميع المهاجرين الذين سيقاطعون حظر التجوال بالسير في استعراض بعد الساعة الثامنة والنصف مساءا بطريقة سلمية ومنظمة مع نسائهم وأطفالهم في أهم شوارع باريس، وطبقت في امسيتين متتاليتين، وفي المرحلة الثاني، حيث يتم شن إضراب يقوم به جميع التجار الجزائريين الذين يغلقون محلاتهم طوال اليوم تعبيرا عن التضامن مع

العمال. وتوقعا لتدخل قوات القمع والتوقيفات التي ستقع خلال المرحلتين الأوليين، فقد دعيت النساء في مرحلة ثالثة إلى التظاهر مساءا إما في استعراض مماثل وإما أمام المعتقلات والسجون التي ستحدد لهن لاحقا[22]، رافعات لشعارات هي(رفع حظر التجوال، الإفراج عن أزواجنا وأطفالنا، التفاوض مع الحكومة المؤقتة، الاستقلال التام للجزائر...الخ)[23]ثم صدرت تعليمة أخرى من قيادة جبهة التحرير الوطني، تطلب من المسؤولين في التنظيم تجنب الخروج إلى الشوارع حتى لا يعرضوا أنفسهم للاعتقال، وحسب السيد "محند أكلي بن يونس"فان هذه التعليمة لم تحترم بسبب الضغوطات التي كان يعاني منها التنظيم[24]

أما عن التعليمات الصادرة في هذا الشأن فانه يحظر أخذ أي بندقية أو سكين أو...،وكذا عدم الرد على أي استفزاز من قبل الشرطة بل والمحافظة على الهدوء في جميع الظروف، مع التأكيد على سلمية المظاهرات، وعلى كل المسؤولين التنفيذيين تحمل مسؤولية إتباع التعليمات المذكورة، وأي امتناع عن المشاركة ومقاطعة حظر التجوال وتنفيذ التعليمات الصادرة يعتبر خرقا للواجب تترتب عليه عقوبات خطيرة[25]،وحسب السيد "عمر بوداود" فان تقريرا قد ورد إلى اللجنة الفدرالية من طرف المنظمة الخاصة يسأل عن الرد المناسب إذا لجأت الشرطة إلى استعمال أسلحتها؟ فكان التأكيد على إلزامية التعليمة ويحظر القيام بأي رد، ويمنع منعاباتا حمل أي نوع من الأسلحة حتى ولو تعلق الأمر بمجرد سكين لتقليم الأقلام[26]، وقد كان التأكيد على الطابع السلمي للمظاهرات بحضور النساء والأطفال في الاستعراض، لان فدرالية الجبهة بفرنسا كانت تتوقع رد فعل عنيف، كما أن الاستعراضات الجماهيرية تقررت في أهم شوارع باريس ليكون لها صدى واسع بسبب تواجد جماعات كبيرة من المارة والأجانب والصحافيين.[27]

أن التعليمات حول المظاهرة لم تقدم لمختلف المسؤولين إلا في آخر لحظة، لأن نجاح المهمة كان مرهونا بالسرية المطلقة في نشر تلك التعليمات، وبمجرد بلوغها حتى يستدعي المسؤولون عناصرهم، ويبدو انه لم يحدث تبليغ التعليمات في وقت واحد.[28]

يبدو أن قرار تنظيم مظاهرات سلمية ذات صدى واسع في الأوساط الفرنسية والدولية، ضرورة حتمية فرضتها تطورات الأحداث، وكان لابد من إسماع صوت الثورة والتعبير عن شرعيتها وفضح ما تقوم به السلطة الفرنسية من مظالم ضد الجالية الجزائرية.

ثالثا: سير مظاهرات 17 أكتوبر 1961م وموقف الشرطة الفرنسية منها

بناء على خلاصة تقارير رؤساء الولايات، جندت جبهة التحرير الوطني في باريس (50.000)عنصر على الأقل، دون عد عشرات الآلاف ممن لم يتمكنوا من بلوغ نقطة التجمع، وتوقفوا عند حواجز الشرطة في الضواحي، وبسبب خطأ في فهم تعليمات الفدرالية، فان الشرطة استطاعت القيام بالعديد من إجراءات الطرد التي لولاها لكان عدد المتظاهرين أكبر، فما حدث هو أن قطاعا من المنظمة قد تقدم للتظاهر صباحا على الساعة الثامنة، ثم على الساعة العاشرة في ناحية الأوبرا، وهو ما أعلنت عنه الإذاعة في منتصف النهار وأوردت خبره صحف المساء، لذلك لوحظ على الساعة الخامسة وخمس وأربعون دقيقة عددا هاما من قوات الشرطة تحتل مواقعها بباريس، وبسبب التفتيش الجاري في أبواب العاصمة، فان عددا كبيرا من المناضلين منعوا من القدوم إلى مختلف نقاط الانطلاق.[29]

نشير انه في صبيحة يوم 17 أكتوبر، عرف عمال السكك الحديدية في محطة "سان لازار" إضرابا مفاجئا حال دون توجه الجزائريين إلى عملهم، فتوجه بعضهم مبكرا للتظاهر منتصف النهار، بين "مادلين والأوبرا"، فجدت الشرطة لدى احد الرجال الموقوفين بالمناسبة-عددهم 192رجل- نسخة من التعليمات المكتوبة، ما سمح لها بالحصول على أولى المعلومات المحددة بخصوص سير المظاهرة يوم 17 أكتوبر وإضراب يوم 18 ومظاهرة النساء يوم 20 أكتوبر[30]؛فجاءت تعليمات محافظة الشرطة: "ينبغي توقيف المواكب عند وصولها وإمساك المتظاهرين عند أبواب المترو وحملهم في الحافلات، ثم توجيههم إلى مراكز "فانسان" أو"بوجان" وقصر الرياضة وسكنات الحي".[31]

لم تكتف السلطات الفرنسية بإصدار تلك التعليمات بل سارعت إلى حشد (7000) شرطي وفرقتين من الحرس تصل الى(1400) عنصر، وفرق عديدة من الدرك الوطني،طوقت المدينة استعدادا لتفرقة المتظاهرين وإفشال حركتهم[32]، وتم وضع (1230) شرطي بالقطاعات التي كانت هدفا لجبهة التحرير من جسر "نويي" إلى غاية ساحةالجمهورية وفي عدد من الجسور وبوابات باريس، ومباشرة بعد الساعة السابعة مساءا ارتفع العدد إلى (2000) رجل بدعم من (800)عون التحقوا بخدمتهم المسائية، كما قرر "بابون" الاستيلاء على حافلات مؤسسة نقل باريس، وبعض معاهد التدريب الرياضية بباريس بغرض الاعتقالات القادمة.[33]

انه يوم الثلاثاء 17 أكتوبر من سنة 1961م، موعد خروج العمال من مقرات عملهم، وكعادتها باريس تتأهب لاستقبال الجماهير المستعدة للسهر في المقاهي والحانات ودور السينما والمسارح والمتجولين فوق جسر "نويي" وبالشوارع الباريسية الكبرى[34] والساعة تشير إلى الثامنة مساءا، إنها الساعة التي ظن محافظ الشرطة انه قد منع الجزائريين من الخروج بعدها، شرع العمال لمنطقة باريس في مسيرة كبرى صامتة عبر أهم شوارع العاصمة، خرجوا من كل مكان(ساحة ايتوال، بون نوفال، الأوبرا، الكونكورد...[35] وضمت المظاهرات رجالا ونساء من كل الأعمار، يحمل بعضهم أطفالهم الصغار والنساء يزغردن والجميع يصفق تصفيقا هادئا رزينا ينغمون به الكلمات التي كانوا يرددونها في هدوء وهي(الجزائر جزائرية، أطلقوا سراح بن بلة، ارفعوا حظر التجوال، تحيا جبهة التحرير الوطني)، ورغم تهاطل الأمطار فان المتظاهرين كانوا يسيرون في هدوء ونظام، يوجد في طليعة المتظاهرين القادة مسؤولو الجبهة بفرنسا، كما كان على الجانبين شبان مكلفون بالسهر على النظام حتى لا تتعطل حركة السيارات والمارة، فكانوا يسيرون على الجهة اليمنى من الشوارع تفاديا لأي اصطدام مع المارة أو السيارات.[36]

في ساحة الأوبرا لوحظ تجمع الشرطة منذ الساعة الثامنة مساءا أمام مخرج المترو، وأوقفت تحت تهديد الرشاشات أعداد كبيرة من الجزائريين، أما في ساحة "ايتوال"، وفي أماكن على الرصيف أحيطت بحواجز معدنية تم توقيف آلاف

الأشخاص تتوالى عليهم الضربات بلا انقطاع، وفي "فاغرام" كانت ثلاثون امرأة وشابة مع الأطفال يائسات ويصرخن[37]، أما في شارع "ماكماهون" و"هوش" و"تارن" و"نهج كورسال"، وفي الأزقة المجاورة كان يوجد صفوف من الرجال واضعين أنوفهم في الحائط وظهورهم تحت المطر، ينتظرون تحت تهديد الرشاشات.[38]

وطبقا للتعليمات الصادرة عن جبهة التحرير، فإن المتظاهرين لم يخرجوا الأعلام الوطنية الجزائرية ولا اللافتات ولم يرفعوا أصواتهم بكلمات معادية للحكومة الفرنسية ولا للشعب الفرنسي، ولم يكونوا مسلحين فكانت هذه المظاهرات سليمة بأصدق معاني الكلمة، دهش الفرنسيون لهذا النظام والروعة والرهبة التي كانت تكتسي المظاهرات، حيث تجنب الجزائريون القيام بأي رد فعل، بل تابعوا طريقهم بنفس الهدوء والنظام، هدفهم التأكيد للمارة وقوات البوليس الفرنسية والقوات العسكرية المتكالبة عليهم وللمسؤولين، بأن المظاهرات سلمية، القصد منها التعبير السلمي عن استنكارهم للاستفزازات الفرنسية، وكذا تنبيه الرأي العام الفرنسي إلى ركوده وصمته الذي طال أكثر من اللازم حول القضية الجزائرية.[39]

سجلت الصحافة الحاضرة في تلك الليلة سلمية المظاهرات بامتياز، فكان تسييرها من طرف الجبهة ناجحا، ما جعلها تتوقع تحقيق الجبهة لهدفها من المظاهرات، مع تأكيدها أن أسلوب العنف قد بادرت به الشرطة الفرنسية.[40]

نشير أنه في مراكز الحبس في تلك الليلة وما تلاها، لجأت قوات الشرطة إلى استعمال العصي والبنادق وأحيانا استعمال أسلحة غير رسمية، كقضبان الحديد وقبضات المعاول، والقصد من ورائها هو القتل، فكانت الضربات موجهة بأكبر قدر ممكن من العنف إلى الرأس والبطن، ونظرا لتواجد مئات الجزائريين في المستشفيات كان في وسع الأطباء التعرف على نمط عدواني متكرر، فكانت الهجمات عنيفة إلى درجة أن 30 من بين 50 أداة وزعت من قبل المحافظ "ميزيير"

قد تكسرت في العملية[41]، وقد أغلقت قوات الشرطة طرفي جسر نوبي لمحاصرة الجزائريين، ونزلت عليهم بضرب عنيف بالعصي، وألقي في نهر السين بأجساد رجال مجروحين أو فاقدي الوعي، غداة ذلك اليوم وزع على رجال الشرطة ذخيرة جديدة لتعبئة أسلحتهم، ليثبتوا في حالة التحقيق عدماطلاق النار.[42]

يبدو أن الشرطة الفرنسية لم تحاول حتى إسعاف المصابين ،وفي ذلك تفيدنا شهادة السيد" كيحل الهاشمي"،حيث يقول: "اجتمع علي خمسة من عناصر الشرطة وهموا بضربي بمؤخرة البنادق، ومن قوة الضرب فتح رأسي وفقدت الوعي، فظنوا أنني قد فارقت الحياة، ولاحقا عندما أدركوا أني مازلت حيا أخذوني إلى مركز الشرطة ومن بعدها إلى السجن، ولم أتلقى أي نوع من العلاج، وبقيت على تلك الحالة إلى غاية الاستقلال".[43]ونفس الشيء جاء به "محمد لمين" واحد من المتظاهرين الذي أرادو عبور الجسر إلى ساحة "لتوال" في قوله: "على جسر نوبي رأيت الشرطة وهم يمنعون حركة مرور المتظاهرين الذين كانوا يرددون: الجزائر جزائرية....نساء مع أطفالهم يحاولون العبور، إلا أن الشرطة لاقتهم بالعصي، وكم من امرأة سقطت أرضا متأثرة بجروح في الرأس"[44]، وفي هذا اليوم تم رمي الجزائريين في نهر السين انطلاقا من عدة جسور في الضاحية الباريسية الغربية.[45]

وذكرت الباحثة "ليندة عميري"أنه كان هناك تشجيع للقمع، من خلال بث الرسائل المغلوطة على مستوى راديوهات الشرطة، وبأنه شوهد متظاهرون مسلحون، وهو أمر غير صحيح، لكن ببث مثل هذه الرسائل يتم تشجيع الشرطة أكثر فأكثر على القمع[46]، فكانت الشرطة تطلق النار على كل ما يتحرك وخلال ساعتان من عملية قنص البشر، كانت الجثث تتراكم في سيارات النقل.[47]، كما يصف السيد "محمد شيلي" الساحة أنها أصبحت عبارة عن برك من الدماء يملؤها بكاء الأطفال، والصغار التائهون، والشرطة لازالت تلاحق هذا و تضرب ذاك بقوة تكاد تكسر العصي.[48]

يذكر المؤرخ "جون لوك اينودي"أن الحقد كان واضحا من خلال عنف عناصر الشرطة في التصدي للمتظاهرين، حيث كانت هناك رغبة في الانتقام، فكان ينظر إلى كل الجزائريين من خلال المظهر الخارجي، القائمة على فكرة التقليل من قيمة الجزائري، ويشير إلى أن العديد من المغاربة والتونسيين وغيرهم ممن كانوا ضحايا هذا القمع المستند إلى النظر للأشخاص من خلال المظهر الخارجي، مصحوبة بالتميز العنصري.[49]

وعموما يمكن القول أن نسبة المشاركة في المظاهرات قد بلغت 95% طبقا لإحصاء أجري في اليوم التالي، وقد تكون النسبة أعلى، حيث أن الجميع استجاب وحضر باعتزاز تلبية لنداء الجبهة، ماعدا أولئك الذين تعذر الاتصال بهم، خصوصا منهم المقيمين في فنادق أوروبية وبعض الشيوخ العاجزين حقا عن السير.[50]

وخلال ساعات قليلة تم توقيف أكثر من (12000) متظاهر، تم حشرهم في حافلات الشرطة والنقل وتم اقتيادهم إلى المستشفى القديم "بوجون" ومركز فانسان وساحة محافظة الشرطة وملعب "كوبرتان" و"قصر المعارض"[51]، وحتى منتصف الليل كانت باريس محاطة أمنيا (7500) شرطي لازالوا يحومون ويدفعون بالمتظاهرين نحو أبواب مراكز الفرز المعتادة، في وقت أعلن المحافظ عن الإبقاء على حالة الاستنفار.[52]

يوم 18أكتوبر 1961م، قام التجار بإضراب عام لمدة 24 ساعة، احتجاجا على الاعتقالات وتنفيذا لأوامر الفدرالية التي كلفت مناضلين بمراقبة سير الأحداث وإرغام بعض التجار الذين لم يلبوا النداء لغلق محلاتهم، باعتبار الإضراب واجبا وطنيا[53]، وقد هددت جبهة التحرير كل من سولت له نفسه بعصيان الأمر بدفع غرامة وحتى حياته ثمنا لذلك، وفي المقابل جاءتهم الشرطة الفرنسية تجبرهم على فتحها وإلا منعوا من أداء أي نشاط تجاري وترحيلهم إلى الجزائر، تعرض أثناء ذلك بعض التجار للضرب حتى نقلوا إلى المستشفيات لكن بمجرد مغادرة الشرطة يغلق

التجار أبوابهم، أما بعضهم الآخر ممن فضل التمرد على الأمر كأولئك بشارع (ماثر ألبار) فإنهم تعرضوا للضرب.[54]

وحسب تقارير الشرطة فإنه قام قرابة (833)محل تجاري من جملة (1407)، بغلق أبوابهم ابتداء من الظهيرة، أي مانسبته 59%، ويبدو أن المحافظة استلهمت مما جرى في ما سمي بمعركة الجزائر، فأجبرت التجار على فتح محلاتهم، وتم توقيف أصحاب المقاهي في الدوائر 13 و18و 19 على الساعة السادسة والنصف مساء، وبذلك نزلت نسبة المحلات المغلقة إلى 4% أو 5%.[55]

وفي يوم 20 أكتوبر 1961م، أبدت النساء شجاعة وعزما كبيرين للتجند قصدالقيام بالنشاط الأخير، فخرجن في مجموعات صغيرة مع أطفالهن، تصلن بالحافلات والقطارات، وسيارات الأجرة وبالمترو إلى مختلف نواحي العاصمة "ساحة الجمهورية –ساحة ايطاليا- ألشاتلي –محافظة الشرطة-دار البلدية" حيث رفعن العلم الوطني ولافتات وهن يصرخن "الاستقلال التام للجزائر" "حرروا أزواجنا" "لا لحظر التجول"[56]، وعلى اثر ذلك تم توقيف (1000) امرأةو(500) طفل منذ الصباح ليقضوا يومهم في عشرات المراكز الاجتماعية والملاعب ودور الاستقلال المحجوزة لهذا الغرض وكذا المستشفيات ومراكز الأمراض العقلية، وفي الليل نقلن إلى منازلهن بالحافلات[57]، وفي الواقع فان النسوة تعرضن لاعتداءات جسدية وشفهية.[58]

تجدر الإشارة هنا أن القمع الوحشي للبوليس الفرنسي لم يقتصر على الجزائريين فقط، بل أن الأجانب أيضا أسيئت معاملتهم لتشابههم مع سكان شمال إفريقيا كثيرا، حيث تعرض أمريكيين للضرب من طرف الشرطة الفرنسية، ما سمح للعالم أن يتعرف على النظام البوليسي الذي يخضع له الجزائريون.[59]

لا يمكننا إلا أن نعرج في هذا المقام عن الإجراءات التي اتخذتها السلطة الفرنسية في حق المعتقلين الجزائريين وهي عمليات الترحيل نحو الجزائر التي بدأت منذ 19اكتوبر 1961م، حيث تم ترحيل (1500)معتقل من المتظاهرين، مع أمر

بإيداعهم الإقامة الجبرية بقراهم ومدنهم الأصلية[60]،ويمكننا أن نتخيل الحالة الاجتماعية للعائلات بفرنسا في ظل غياب رب الأسرة، حيث أنها تفقد بذلك مواردها المالي القليل، وبذلك ستعمل فدرالية الجبهة بفرنسا على مساعدتها ماليا حتى تحول دون تكفل المصالح الاجتماعية بها.

رابعا: نتائج المظاهرات

خرج الجزائريون المهاجرون بفرنسا في مظاهرات سلمية يوم 17اكتوبرسنة1961م، قوبلت برد عنيف من طرف الشرطة الباريسية، وتطبيقا لتعليمات "موريس بابون"، تم ارتكاب جرائم مختلفة راح ضحيتها المئات من الجزائريين، ذنبهم الوحيد أنهم خرجوا منددين بسياسة أقل ما يقال عنها أنها قاهرة، وتم إحصاء المئات من الجزائريين ضحايا القمع الوحشي بين قتيل وجريح ومفقود ومرحل...

يبدو أن الشرطة الفرنسية ترى في فعل التظاهر أمرا ممنوعا، فيصبح القمع الذي طبقته على الجزائريين إجراءا قانونيا، وفي المقابل ينظر الجزائريون إلى فعل التظاهر حقا مشروعا يمارسونه لرفض العنصرية المطبقة عليهم دون غيرهم، وفي الجانب الآخر نجد الفرنسيين المتعصبين الذين يرون في تظاهر الجزائريين خرقا للقانون باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية[61]،بتاريخ18أكتوبر كانت الحصيلة الرسمية المصرح بها ليوم 17أكتوبر، هي أن عدد القتلى ثلاثة، اثنان من المتظاهرين الجزائريين وشرطي فرنسي و64جريح،أما من جانب الشرطة فان الحديث يدور حول13 جريح.[62]

تفيدنا شهادة السيد "علي هارون" في هذا الشأن بأن "عدد القتلى قدر ب200قتيل على الأقل قذفوا في النهر وماتوا مباشرة، وربما 400قتيل لان البعض قدر ذلك، ويضيف "قلنا 200قتيل على الأقل اعتبارا للتوقعات التي حصلت في الغد من ذلك وعمليات الترحيل إلى الجزائر بإرجاعهم إلى قراهم أو وضعهم في معسكرات، ومن هنا فقدنا أثرهم، وبالتالي فنحن لا نعلم إن كانوا أحياء أم أموات،

أما 200 قتيل فهم العدد الذي تم إحصاؤه خلال الأسبوع أو الخمسة عشر يوما التي تلت الأحداث".[63]

أن الأحداث الواقعة يوم 17 أكتوبر وما تلاها جعلت كلا من وسائل الإعلام والرأي العام في حالة من التردد، حيث كان يصعب اتخاذ فكرة و لو تقريبية عن حقيقة ما جرى، ربما بسبب ما تعرض له الصحفيون والمصورون الذين اقتربوا من مواضع القمع من تهديدات جسدية، حيث صودرت أفلامهم، ولعل أصدق الصور تعبيرا عما جرى قد تم اتخاذها خلسة وسط الظلام دون اللجوء إلى الفلاش من طرف كل من "إلكاقن" و"جورج أزنستارك" معرضة أصحابها إلى خطر الموت.[64]

أما الصحافة اليمينية عموما على غرار "الصباح الباريسي (PARIS JOUR)"قد اكتفت بترديد تصريحات "بابون"، حول سقوط قتيلين في عملية تصفية حسابات بين شمال إفريقيين.... واستغلت المناسبة للبرهنة على تكتيك تطويق العاصمة من طرف فدرالية جبهة التحرير الوطني التي تعمل على عرقلة بوادر مفاوضات ايفيان، غير أن الفرنسيين ممن حضروا المظاهرات وخاصة منهم الديمقراطيين شهدوا على همجية القمع الأعمى.[65]

قامت جبهة التحرير بعد عدة أسابيع من 17 أكتوبر، بإصدار عدة بيانات صحفية كان أهمها ذلك النداء الذي وجهته إلى الفرنسيين، بتاريخ 18 أكتوبر، منددا بالعنف والقمع الذي ووجهت به المظاهرة، وداعيا الفرنسيين من عمال ومناضلين وطلبة ومثقفين، إلى شن إضراب والتظاهر لصالح الجزائريين، والمطالبة بالشروع بسرعة في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية قصد وضع حد لحالة التوتر التي يعيشها الشعبان.[66]

ذكرنا أن التوقيت الذي وقعت فيه هذه الأحداث يتزامن ومرحلة المفاوضات، وكلا الطرفان كان يسعى للتفاوض من موقف قوة، أما الحكومة المؤقتة الجزائرية فتمثلت إستراتيجيتها في اتخاذ المظاهرات الجماهيرية رمزا لشعبيتها، وما حدث بين اجتماع لوغران يوم 27جويلية1961م واجتماع بال يوم 28 أكتوبر 1961م، هو

تثاقل في المفاوضات بين الطرفين، حيث حاول كل طرف العمل على تعزيز موقفه قبل الوصول إلى الخلاصة النهائية، فكانت الأوامر الصادرة من الحكومة المؤقتة بوقف العمليات المسلحة ضد الشرطة والعمل على جعل مظاهرات الشارع سلمية تماما، هو جزء من الإستراتيجية المتبعة الرامية إلى طمأنة الرأي العام في شأن حسن النوايا لجبهة التحرير الوطني.[67]

يمكننا إدراج هذه المظاهرات، ضمن إطار الضغط الذي تحاول الحكومة المؤقتة الجزائرية آنذاك فرضه على الطرف الفرنسي قصد دفعه إلى السير نحو المفاوضات الجادة، وهو ما يؤكده السيد "بن خده"في قوله: "...لم نخفف الضغط على ديغول، خاصة وان الوفد الفرنسي أثار في بال قلق ديغول أمام انتفاضات الجماهير الجزائرية، أي المظاهرات التي نظمتها جبهة التحرير الوطني بفرنسا يوم 17 أكتوبر فكان من مصلحة المفاوضات أن لا يخفف هذا الضغط"[68]، فعرفت الحكومة المؤقتة كيف تستعمل ما حدث يوم 17 أكتوبر للضغط على الحكومة الفرنسية، وهو ما يظهر من خلال تنديد الرئيس"بنخده" يوم 25 أكتوبر بالإبادة الواضحة التي وقعت في فرنسا والهدف من ذلك هو التأكيد على عدم جدوى تلك الاغتيالات لغرض الإسراع في المفاوضات.[69]

وجد اليمين الفرنسي المدافع على فرنسية الجزائر نفسه، مندهشا أمام تنظيم استطاع تجنيد جميع الفئات المشكلة للجالية الجزائرية في فرنسا،فكانت بذلك هذه المظاهرات استمرارية لمظاهرات ديسمبر 1960م في الجزائر، وتعبيرا شعبيا عارما عن تأييد الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية كما أنه مثل التزاما واضحا للجالية الجزائرية المهاجرة بفرنسا، من أجل العمل تحت قيادة جبهة التحرير الوطني، وتزكية للحكومة المؤقتة الجزائرية التي أعطيت لها مشروعية أخرى من اجل التفاوض مع الحكومة الفرنسية.[70]

وحسب الكاتب "ايمانويل بلانشار" ، فان هذه المظاهرة لم تأخذ طابعها القانوني ولم تسر وفق المراحل التنظيمية المعروفة، حيث كان يفترض أن يسبق فعل

التظاهر عملية تفاوض بين الطرفان حول فك حظر التجوال، أي السير عبر نظام التفاوض قبل التظاهر،ما جعل مظاهرات 17 أكتوبر خارجة عن المعهود، ولولا الاختلالات الحاصلة اثر عدم وضوح التعليمات قبل المظاهرة، والتي أدت إلى العديد من التوقيفات في صفوف جبهة التحرير الوطني، لكانت المظاهرة عالمية تضاهي مسيرة الملح لغاندي ومسيرة الحقوق المدنية للأمريكيين في الولايات المتحدة، رغم ذلك تبقى حدثا بارزا في ذاكرة الجزائريين.[71]

الخاتمة:

في نهاية هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج نعرضها في مايلي:

_ أن فرنسا سلطت على العمال الجزائريين المهاجرين أشكالا من القمع، قصد فصلهم عن تنظيم الجبهة، غير أن كل الإجراءات المتخذة في حقهم لم تثنهم عن مساندتها، فكانت بذلك الجالية الجزائرية بفرنسا بمثابة القاعدة الخلفية للثورة.

_ عبرت السلطة الفرنسية عن عنصريتها من خلال قرارها المتعلق بحظر التجوال الخاص بالجالية الجزائرية دون غيرها، وهو الأسلوب الذي رافقها طوال فترة احتلالها للجزائر، ورغم أنها استهدفت من خلاله تنظيم جبهة التحرير الوطني بفرنسا إلا أنها لم تتوصل إلى إدراك العلاقة المتينة بين هذا التنظيم والجالية الجزائرية بفرنسا، فلم تتوقع أن يكون الرد حاسما.

_إن المتتبع لسير مظاهرات 17 أكتوبر والتنظيم المحكم الذي طبعت به، سيدرك انه كان من ورائها شخصيات فاعلة، برهنت عن قوتها وصداها في أوساط المهاجرين الجزائريين.

_أكدت المظاهرات عن سلميتها الخالصة من خلال مشاركة النساء والأطفال، من اجل تفويت الفرصة على فرنسا لتبرير ردها العنيف والمتوقع، وهو ما حدث فعلا حيث قوبلت المظاهرات برد عنيف لم يستثني أحدا، لكنه عبر للعالم عن حقيقة ما تعانيه الجالية الجزائرية بفرنسا من اضطهاد وعنصرية.

_إن الملاحظ للرد العنيف الفرنسي على تلك المظاهرات السلمية، يتساءل: لماذا هذا العنف ضد متظاهرين خرجوا معبرين عن رفض العنصرية ومطالبين بالحرية في جو سلمي وهادئ؟ لكنه سيدرك لاحقا انه وبالإضافة إلى الرغبة الجامحة في الانتقام من المهاجرين الجزائريين، كان لابد من كبت أصوات جزائرية كانت تتعالى للوصول إلى الرأي العام الفرنسي والعالمي وتحسيسه بوجود قضية عادلة لشعب يكافح من اجل الاستقلال.

_بما أن جبهة التحرير الوطني استطاعت تحقيق الشرعية في الداخل من خلال التفاف غالبية الشعب الجزائري حولها، كان لابد من تحصيل شرعية كاملة، واثبات قدرتها على تعبئة المهاجرين الجزائريين بفرنسا بخروجهم في مظاهرات سلمية تلبية لندائها، تؤكد من خلالها أنها الممثل الشرعي للشعب الجزائري والمخول الوحيد للتفاوض باسمه مع فرنسا، وبالتالي فان المظاهرات أعطت دفعا إضافيا للثورة حيث وبعد ستة أشهر أبرمت اتفاقيات ايفيان، وبذلك تحققت الشرعية الكاملة لجبهة التحرير الوطني.

_في نظرنا أن الجريمة المرتكبة في حق المتظاهرين الجزائريين يوم 17 أكتوبر 1961م، جريمة مكتملة ضد الإنسانية، اتفق فيها "موريس بابون" مع أفراد الشرطة الباريسية، فالأول قرر وأصدر أوامره والثاني نفذ بكل حرية فلم يكتف بالقتل ولكنه نكل بتلك الجثث، دون أن يتابع أي طرف بالمحاكمة وأفلت الجميع من العقاب، حتى "موريس بابون" عندما تمت محاكمته سنة 1998م، في محاكمة تعتبر الأطول من نوعها في تاريخ فرنسا لم يكن بسبب ما ارتكبه في حق الجزائريين وإنما كانت بسبب موقفه من اليهود.

الهوامـــش:

1. سعدي بزيان،"جثث جزائرية تطوف فوق نهر السين، جوانب مضيئة من نضال عمالنا بالمهجر في سبيل استقلال الجزائر"، الثورة الجزائرية، أحداث وتأملات،جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس،الجزائر، 1994، ص 77.
2. سعدي بزيان، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 اكتوبر1961، صفحات سوداء من جرائم فرنسا في ظل جمهورية ديغول الخامسة، ط2،منشورات ثالة،الجزائر، 2009، ص 30.
3. المرجع نفسه،ص- ص31-33.
4. علي هارون، الولاية السابعة،حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962،تر:الصادق عماري ومصطفى ماضي،دار القصبة للنشر، الجزائر،2006، ص- ص554-555.
5. المصدر نفسه،ص- ص530-531.
6. سعدي بزيان، جرائم موريس بابون،المرجع السابق، ص35.
7. عليتابليت، اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني"الولاية السابعة"1959،ثالة،الجزائر، 2014، ص11،12.
8. علي هارون،المصدر السابق، ص- ص531-532.
9. سعدي بزيان، جرائم موريس بابون، المرجع السابق، ص- ص 66-67.
10. نيل ماك ماستر، جيم هاوس، باريس 1961 الجزائريون، إرهاب الدولة والذاكرة، تر: احمد بن محمد بكلي،دار القصبة للنشر، الجزائر،2013، ص115.
11. سعدي بزيان، جرائم موريس بابون، المرجع السابق، ص71.
12. Linda Amiri, La Bataille de France, La guerre d'Algérie en France,CHIHAB EDITION, Alger, 2005,p 126

13.عمر بوداود،من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، خمس سنوات على رأس فدرالية فرنسا(1957-1962)، تر: محمد بكلي،دار القصبة، الجزائر، 2007،ص-ص179-180.

14.رضامالك،الجزائر في ايفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، تر:فارس غصوب،ط1،منشورات ANEP،الجزائر، 2003، ص228.

15.عمر بوداود،المصدر السابق، ص180.

16.سيلفي ثينو، تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر، دحلب، الجزائر،2013، ص 251.

17.Henri Pouillot, le 17 octobre 1961par les textes de l'Epoque, ouvrage coordonné par l'association sortir du colonialisme, préface de Gilles Manceron, les petits matins, paris,2011,p 37

18.نيل ماك ماستر، جيم هاوس،المرجع السابق، ص159.

19.عمر بوداود،المصدر السابق، ص180.

20.مقابلة شخصية مع السيد محمد غفير، أجريت بمقر مجلة أول نوفمبر بالجزائر العاصمة، بتاريخ 26 افريل 2016.

21. Linda Amiri,Op.cit,p 130

22.علي هارون،المصدر السابق، ص475.

23.Henri Puillot,Op.cit,p43

24.محند اكلي بن يونس، سبع سنوات في قلب المعركة، حرب الجزائر في فرنسا 1954-1962،دار القصبة،الجزائر،2013، ص134.

25.Henri Puillot,Op.cit,p48

26.عمر بوداود،المصدر السابق، ص181.

27.علي هارون،المصدر السابق، ص476.

28. Linda Amiri,Op.cit,p 131

29.علي هارون،المصدر السابق، ص476.

30.نيل ماك ماستر، جيم هاوس، المرجع السابق، ص179.

31.سيلفي ثينو،المرجع السابق، ص252.

32.Jean-lucEinaudi , la bataille de paris,17octobre1961,édition Media-plus, 1991, p99.

33.Linda Amiri, Op.cit,p 134.

34.جريدة المجاهد، دماء الجزائريين في شوارع باريس،ع107 ، 1نوفمبر 1961، ج4-199.

35.علي هارون، المصدرالسابق، ص-ص476-477.

36.جريدة المجاهد،المصدرالسابق.

37.علي هارون، المصدر السابق، ص477.

38.المصدر نفسه، ص478.

39.جريدة المجاهد، المصدر السابق.

40.Emmanuel Blanchard , La police parisienne et les Algériens (1944-1962),Casbah Editions, Alger, 2013 ,p 379.

41.نيل ماك ماستر، جيم هاوس، المرجع السابق، ص 183.

42.المرجع نفسه، ص184.

43.مقابلة شخصية مع السيد "الهاشمي كيحل"، أجريت بمقر منظمة المجاهدين لولاية بسكرة، بتاريخ 2015/09/20.

44.Jean-luc Einaudi, Op.cit, p-p132-133.

45.نيل ماك ماستر، جيمهاوس ،المرجع السابق، ص185

46.ليندة عميري،"17أكتوبر1961: جريمة دولة"، فيلم وثائقي ل رمضان رحموني، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،الجزائر(قرص مضغوط.(

47.نيل ماك ماستر، جيم هاوس، المرجع السابق، ص185

48.Jean-luc Einaudi : Op.cit: p-p(136-137).

49.جون لوك اينودي،"17 اكتوبر 1961،جريمة دولة"، فيلم وثائقي لرمضان رحموني،ا لمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1نوفمبر 1954،الجزائر(قرص مضغوط.(

50.علي هارون، المصدر السابق، ص482.

51.Emmanuel Blanchard, Op.cit ,p 383

52.Anne Tristan, le silence du Fleuve,ce crime que nous n'avous toujours pas nommé bezous cedes,1991,p74

53.Jean-luc Einaudi, Op.cit, p 183

54.Linda Amiri,Op.cit ,p 158.

55.نيل ماك ماستر، جيم هاوس، المرجع السابق، ص190.

56.المرجع نفسه، ص-ص192-193.

Anne Tristan,Op.cit ,p81.57

58.نيل ماك ماستر، جيم هاوس، المرجع السابق، ص193.

59.علي هارون، المصدر السابق، ص490.

60.Linda Amiri,Op.cit ,p 168

61.Emmanuel Blanchard, Op.cit ,p 379

62.Jean-luc Einaudi, Op.cit, p 183

63.علي هارون،"17أكتوبر1961، جريمة دولة"، فيلم وثائقي ل رمضان رحموني، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر(قرص مضغوط.(

64.نيل ماك ماستر، جيم هاوس، المرجع السابق، ص 205.

65.عمر بوداود، المصدر السابق، ص182.

66.نيل ماك ماستر، جيم هاوس، المرجع السابق، ص 232

67.المرجع نفسه، ص212.

68.بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان ،تع: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987،ص31.

69.نيل ماك ماستر، جيم هاوس، المرجع السابق، ص 233.

70.عمر بوداود، المصدر السابق، ص183.

71.Emmanuel Blanchard,Op.cit ,p 380,379